

التقريب والتيسير

التقريب والتيسير ، تأليف النورى ، يحيى

ابن شرف - ٦٧٦ هـ . كتب فى القرن الثالث
عشر الهجرى تقديرا .

١٨ ق ٢٩ س ١٩٦ × ١٢ سم
نسخة جيدة ، خطها نسخ معتاد ، رؤوس الفقر
بالحمرة ، طبع

الاعلام ٩ : ١٨٤ معجم المطبوعات ٢ : ١٨٧٦

١٧٠٦

١ - مصطلح الحديث أ - المؤلف

ب - تاريخ النسخ .

كتاب التقييد والتيسير
للإمام النووي
رحمه الله
نعماني

أم

مكتبة عبد الفقير
الشيخ نعماني محمد بن علي
عبد المستنير المصراحي الشافعي

انتقل بالشر لعل الفقير
إلى الله تعالى محمد المرفوعي
واخيه السيد أحمد المرفوعي

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

اسم الكتاب التيسير والتيسير الرقم ١٧٠٦

اسم المؤلف محمد بن علي بن يوسف النووي

تاريخ النسخة سنة ١١٨٠ هـ

عدد الأوراق ١٨

ملاحظات محروم الحديث ١٢٢

ت

قال الشيخ الامام العالم العلامة في الدين ابو بكر كذا يعني بن شرف بن مري بن حسن النفاوي رحمه الله تعالى ورضي عنه
 الحمد لله الفتاح المثلث في الطول والفضل والاحسان الذي من علينا بالانجات وفضل ديننا علي رابر الادب
 ومحبته وخليفه عبده ورسوله محمد صلى الله عليه وسلم عبادة الاوثان وخصه بالجنة والسنن
 المستمرة على تعاقب الان مات صلى الله عليه وسلم وعلي سائر النبيين وآل كلاً ما اختلفت الملوك وما كثر
 حكمه وذكره وتعاقب الجديدين اما بعد فان علم الحديث من افضل القرب الي رب العالمين وكيف لا
 يكون وهو بيان طريق خيرا الخلف واكمال الاولين والاخيرين وهذا كتاب اختصرته من كتاب الاسرار
 الذي اختصرته من علوم الحديث للشيخ الامام الحافظ المتقن المحقق ابي عمر عثمان بن عبد الرحمن
 المعروف بابن الصلاح رحمه الله ورضي عنه اباغ فيه في الاختصار ان شاء الله تعالى من غير اخلال بالحق
 واحسن علي افتتاح العجالة وعلي الله الكبر والاعتماد والبه التوفيق والاستناد الحديث صحيح
 وحسن وضعيف الاول الصحيح وفيه مسایل الاولى في حده وهو ما اتصل منه بالعدول الضابط
 من غير سذوذ ولا غلظة واذا قيل صحيح فهذا معناه لانه مقطوع به واذا قيل غير صحيح فعنه اسناده
 والختار انه لا يجزى في اسناده انه صحيح الا سائيد مطلقا وقيل اصحها ان هذه عن سالم عن ابيه وقبل سبيل
 من عبادة عن علي رضي الله عنه وقيل الاصح عن ابي الهيثم عن علفه عن ابن مسعود وقيل ان هذه
 عن علي عن ابن الحسين عن ابيه عن علي وقيل مالك عن فافع عن ابن عمر رضي الله عنهما الثانية اول
 في الصحيح المجدد صحيح البخاري ثم مسلم وهما مع الكتب بعد القرآن والبخاري اصحها واكثرها نقلا
 وقيل مسلما مع الصواب الاول واخص مسلم صحيح ط في الحديث في مكات ولم يستوعب الصحيح واللات
 تيله ولم يفتقرها منه الا قليل وانك هذا والصواب انه لم يفت الاصول الخمسة الا اليسير اعني الصحيحين
 وستن ابي داود والترمذي والنسائي وجملة ما في البخاري سبعة آلاف ومائتان وخمسون
 حديثا بالمكرسة وبجذف المكرسة اربعة آلاف ومسلم باسقاط المكرسة نحو اربعة آلاف ثمان مائة
 في الصحيح تعرف من السنن المعتمدة كستن ابي داود والترمذي والنسائي وابن خزيمة والدارقطني
 والحاكم والبيهقي وغيرهم منسوبة على مصححة ولا يكف وجوده فيها الا في كتاب من شرط الاختصار على الصحيح
 واعني الحاكم بضم ط الزايد عليها وهو متساهل فاصححه ولم يجد فيه غير من المعتمد بن تميم ولا
 تضعيفا حكما بانه حسن الا ان يظهر فيه غلظة توجب ضعفه ويقاربه في حكمه صحيح ابي حاتم بن
 حبان والله اعلم الثالثة الكتب التي جرت على الصحيحين لم يكثر فيها موافقتها في الالفاظ فحصل فيها نقاد
 في اللفظ والمعنى وكذا ما رواه البيهقي والبخاري وشيخه ما يابن رواه البخاري او مسلم وقع فيه نقاد
 في المعنى فادهم انهم رابوا اصله فلا يجوز ان تنقل من احاديثا ونقول هو هكذا فيها الا ان يقابلها
 بها او يقول المصنف اخذها بلفظه بخلاف المختصات من الصحيحين فانهم نقلوا فيها الفاظهم
 للكتب التي جرت عليها فايدت علو الاسناد وزيادة الصحيح فان تلك الزيادة صحيحة لكونها باسناد

الرابعة ما روي بالاسناد المتصل فهو المحكوم بصحته واما ما حذف من مبتدأ الاسناد واحد فأكبرها
 كانت منزا بصحة الحديث كقال وفعل وامر وسعي وذكر فلان كذا فهو حكم بصحة عن المضاف اليه وما
 ليس فيه جرح كسعي ويذكر ويحكي ويقال وروي وذكر وحكي عن فلان كذا فليس فيه حكم بصحة عن
 المضاف اليه وليس هو بواحد لادخاله في الكتاب الموشوم بالصحيح الخامس الصحيح اقسام
 اعلها ما اتفق عليه البخاري ومسلم ثم ما انفرد به البخاري ثم مسلم ثم ما انفرد به البخاري ثم مسلم ثم ما انفرد به البخاري
 البخاري ثم مسلم ثم صحيح عند غيرهما واذا قالوا صحيح متفق عليه او على صحته في ادلهما اتفاه
 الشيخين وذكر الشيخ ان ما روي او احدهما فهو مقطوع بصحته والعلم القطيع حاصل فيه وخالفه
 المحققون والاكثرون فقالوا لا يفيد الظن ما لم يتوان والله اعلم السادسة من داي في هذا الزمان
 حديثا صحيح الاسناد في كتاب او جرح لم ينفذ على صحته ما فظ معتد قال الشيخ لا يحكم بصحة لضعف
 اهلية اهل هذه الامم والظاهر عندنا ان لمن تمكن وقويت معرفته والله اعلم ومن اراد العمل
 حديث من كتاب فظ بطله ان يأخذه معتد قابلهما هو وثقة باصول صحيحة فان قابلهما باصل معتد
 محقق اجزاء النوع الثاني الحسن قال الخطابي رحمه الله تعالى هو ما عرف من جهة واشتهر برجاله
 وعليه مدار اكثر الحديث ويقبله اكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء قال الشيخ هو قسمات احدثها ما لا
 يخلو اسناده من مستور لم يتحقق اهليته وليس مغفلا كثير الخطأ ولا مهمل سبب مفسق ويكون متن
 الحديث مع وفاء وايز مثله او نحوه من وجه آخر الثاني ان يكون راويه مشهور بالصدق والامانة
 ولم يبلغ درجة الصحيح لقصوره في الحفظ والانتقاء وهو مرتفع عن حال من بعده تفرد منكم ابرار
 الحسن كالحسين في الاحتجاج به وان كان دونه في القوة ولهذا ادرجته طائفة في نوع الصحيح والله
 اعلم وقولهم حديث حسن الاسناد او صحيح دون قولهم حديث صحيح او حسن لانه قد يصح او يحسن
 الاسناد دون المتن لسذوذ او غلظة فان اقتصر على ذلك حافظ معتد فالظاهر صحة المتن وحسنه
 واما قول الترمذي وغيره حديث حسن صحيح فعنه روي باسنادين احدهما يفتي في الصحة والاخر الحسن
 واما تفسير الهوي احاديث المصالح ابي حسان وصحاح مريد ابا الصحاح ما في الصحيحين وبالحسان
 ما في السنن فليس بصواب لان في السنن الصحيح والحسن والضعيف والمنكر قد وقع احدها كتاب
 الترمذي اصل في معرفة الحسن وهو الذي سطره وتختلف الشيخ منه في قوله حسن او حسن صحيح وخو
 فينبغي ان تعينه بمقابلته اصلك باصول معتد به واعتد ما اتفقت عليه ومن مقالته سنن ابي داود فقد
 بما عنه انه يذكر فيها الصحيح وما يشبهه ويقارنه وما كان فيه وهن شديد يتركه وما لم يذكر فيه شيئا فهو
 صالح فلي هذا ما وجدنا في كتابه مطلقا ولم يصح غير من المعتمدين ولا الضعفاء فهو حسن عند ابي
 داود واما مستند الامام احمد بن حنبل رضي الله عنه وابي داود الطيالسي وغيرهما من المساند فلا يلتحق
 بالاصول الخمسة وما اشهرها في الاحتجاج بها والكون الي ما فيها والله اعلم الثانية اذا كان راوي الحديث
 متاخرا عن درجة الحافظ الضابط مشهور بالصدق والسنن فروي حديثه من غير وجه قوي وارتفع عن

تتكم
الحسن

الحسن اليه الصحيح الثالث اذا روي الحديث من وجوه ضعيفة لا يثبت ما يثبت من جودها حسن بل ما
كانت ضعيفة لضعف حفظها ورواية الصدوق الامين من اليعقوب من وجدها وصار حسنا وكذا اذا كانت ضعيفة
بالارسال من اليعقوب من وجدها واما الضعف لفسق الراوي فلا يثبت فيه موافقة غيره والله اعلم النوع
الثالث الضعيف وهو ما يروي عن سبعة الصحيح او الحسن وتتفاوت ضعفه كمحض الصحيح ومنه ما له لقب خاص
كالرفوع والشاذ وغيرهما النوع الرابع المسند قال الخطيب البغدادي هو من ادخل الحديث ما اتصل
سند به اي منتهاه واكثر ما يستعمل فيما يروي النبي صلى الله عليه وسلم ورواه عنه وقال ابن عبد البر هو ما جاء
من النبي صلى الله عليه وسلم خاصة متصلا كان او منقطعا وقال الحاكم وغيره لا يستعمل الذي المرفوع
المتصل النوع الخامس المتصل ويسمى المرفوع وهو ما اتصل اسناده من نوعا كان او موقوفا على من كان
النوع السادس المرفوع وهو ما اضيف الي النبي صلى الله عليه وسلم خاصة لا يقع مطلقا على غيره متصلا
كان او منقطعا وقيل هو ما اخبر به الصحابي عن قول النبي صلى الله عليه وسلم او قوله النوع السابع المرفوع
وهو المروي عن الصحابة قولهم او فعلا او نحوه متصلا كان او منقطعا ويستعمل في غيرهم مقيدا
نقيل وقيل فلان على ان هري ونحوه وعند فقهاء آسان تسمية الموقوف بالاش والرفوع
بالخبر وعند الحديث كله يسمى اشاف ومع احدها قول الصحابي كنا نقول او نفعل كذا ان لم يصفه اليه من
النبي صلى الله عليه وسلم فهو موقوف وان اضافه فالصحيح انه مرفوع وقال الامام الاسماعيلي موقوف
والصواب الاول وكذا قوله كنا لا نرى باسا بكذا في جبهة رسول الله صلى الله عليه وسلم او وهو نينا
او بين اهلنا او كانوا يقولون او يفعلون او لا يرون باسا بكذا في جبهة صلى الله عليه وسلم فكله مرفوع
ومن المرفوع قول المغيرة كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يفتون عوت بابه بالاطراف الثانية
قول الصحابي امرنا بكذا او منبنا عن كذا ومن السنة كذا او امر بلال ان يشفي الاذان وما اشبهه كله
مرفوع على الصحيح الذي قاله الجمهور وقيل ليس بمرفوع ولا فرفق بين قوله في جبهة رسول الله صلى
الله عليه وسلم وبعده الثالث اذا قيل في الحديث عند ذكر الصحابي يرفعه او ينفية او يبلغه او رواه
كحديث الامام من اي هي رواية يقاتلون فتوما صفار الاعين فكل هذا وشبهه مرفوع عند اهل
العلم واذا قيل عند التابع يرفعه من نوع مرفوع واما قول من قال تفسير الصحابي مرفوع فذلك في
تفسير يتعلق بسبب نزول اية او نحوه وغيره موقوف النوع الثامن المقطوع رجوع المقاطع والمقاطع
وهو الموقوف عند التابع قوله او فعلا واستعمله الشافعي رحمه الله عنه ثم الخطابي في المنقطع النوع
التاسع المسند اتفق علماء الطوائف ان قول التابع الكبي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا
او فعله يسبغ مرسلا فان انقطع قبل التابع واحدا واكثر قال الحاكم وغيره من الحديثين لا يسبغ مرسلا
بل يختص المسند بالتابع عن النبي صلى الله عليه وسلم فان سقط قبله واحد فهو منقطع وان كان اكثر
فمعضل ومنقطع والجمهور في الفقه والاصول ان الكل مرسلا وبه قطع الخطيب وهذا اختلاف في الاصطلاح
والعبارة واما قول ان هري وفيه من صفار التابعين قال النبي صلى الله عليه وسلم فالجمهور عند

عليه السلام

نقل

مقطوع

من خصه بالتابع انه مرسلا كالكبير وقيل ليس به مسل بل منقطع واما اذا قال فلان عن رجل عن فلان فقال الحاكم
منقطع ليس مرسلا وقال غيره مرسلا والله اعلم ثم المرسلا حديث ضعيف عند جماهير المحدثين والشافعي
ما في الله عند كثير من الفقهاء واصحاب الاصول وقال مالك وابو حنيفة رضي الله عنهما في طائفة صحيح فان
يخرج المرسلا لمجيد من وجدها سند او مرسلا او مسند من اخذ عن غيره رجال الاول كان صحيحا وثبتت
بذلك صحة المرسلا وانما صحيحا لو عارضها صحيح من مل يقرب منها عليها اذا تعذر الجمع هكذا اكله في غير
مرسل الصحابي اما مرسلا فيكون بصحة علي المذهب الصحيح وقيل انه كمرسل غيره الا ان ثبتت الرواية
عن صحابي والله اعلم النوع العاشر المنقطع الصحيح الذي ذهب اليه الفقهاء والخطيب وابن عبد البر
وعنه هما من المحدثين ان المنقطع ما لم يتصل اسناده على اي وجه كان انقطاعه واكثر ما يستعمل في روى
من دون التابع عن الصحابي كالك عن ابن عمر وقيل هو ما اختل فيه رجل قبل التابع محذوفا كان او
سهميا كجاءه وقيل هو ما روي عن تابع او من دونه قول له او دخلا وهذا على سبب ضعف النوع الحادي
عشر المعضل وهو بطلان الصناديق يقولون اعضله فهو معضل وهو ما سقط من اسناده اثنا فاكس
ويسبغ منقطعا ويسبغ مرسلا عند الفقهاء وغيرهم كما تقدم وقيل ان قول الراوي بلخني كقول مالك بلخني
عن اي هي برة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم لو كان هذا كسوة نبي معضلا عند
اصحاب الحديث واذا روي تابع التابع عن التابع حديثا وقصر عليه وهو عند ذلك التابع مرفوع متصل
فهو معضل في نوع احدها الاسناد المعنعن وهو فلان عن فلان قبل انه مرسلا والصحيح الذي عليه
العلم وقال الجماهير من اصحاب الحديث والفقه والاصول انه متصل بشرط ان لا يكون المعنعن
مذتسا وبشرط ان كان لقاء بعضهم بعضا وفي اشتراط ثبوت اللقاء وطول الصحة ومعرفته بالقاء
عن خلاف من هو من لم يشترط شيئا من ذلك وهو مذهب سبغ بن الحجاج اديج الاجماع فيه ومنهم
من شرط اللقاء وحده وهو قول البخاري وابن المديني والمحققين ومنهم من شرط طول الصحة
ومنهم من شرط معرفته بالرواية عنه وكش في هذه الاعصار استعماله في الاجازة فاذا قال احدكم
قات على فلان عن فلان في اده انه رواه بالاجازة والله اعلم الثاني اذا قال حدثنا ان هري ان ابن
المسيب حدث بكذا او قال قال ابن المسيب كذا او قوله كذا او كان ابن المسيب يقول وشبه ذلك
فقال الامام احمد ابن حنبل رضي الله عنه وجماعة لا تلحق ان وشبهه بها بعن بل يكون منقطعا حتى يتبين
السماع وقال الجمهور ان كعن ومطلقة محمول على السماع بالشروط المتقدمة والله اعلم الثالث التعليق
الذي يذكره الحميدي وغيره في احاديث من كتاب البخاري وسبقه باستعماله الادراك فطخ صورته ان يذف
من اول الاسناد واحد فاكس وكان ما خوذ من تعليق المحدث لقطع الاتصال واستعمله بعضهم في حذف كل
الاسناد كقولهم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم او قال ابن عباس او غيره كذا وهذا التعليق
له حكم الصحيح كما تقدم في نوع الصحيح ولم يستعملوا التعليق في غير صورة الجن مكيه ودي عن فلان كذا وبها
عند يذكرون ويحكي وشبهه بها بل خصوصا به صيغة الجن كقال وفعل وامر ونهي وذكر وحكي ولم يستعملوه فيما سقط

المتن

المقطوع

لنفسه اذ غيره فيه من بعده متفلا فيتوهم انه من الحديث والثاني ان يكون عنده متان باسنادين
فيه وبهما باحدهما الثالث ان يسمع حديثا من جماعة مختلفين في اسناده او متنه فيه وفيه عندهم باتفاق والله اعلم
النوع الحادي والعشرون الموضوع هو المختلق المصنوع وشرا الضعيف وفيه من رايته مع العلم به في اي موضع
كان اللبسنا وعرف الوضع بان اسناده او متنه او في بيته في الروي نقد وضعت احاديث
تشهد بوضعها كالكه لفظها ومعانيها وقد اكدت جامع الموضوعات في نحو جلدتين اعني ابا الفرج بن الجوزي في ذكر
كثير اما لا دليل على وضعه بل هو ضعيف والواضعون اقسام اعظمهم من رايته فيسبون اليه الرصد
وضعه حسبة في منعه من قبول موضوعاتهم ثقة بهم وجوزت الك امية الوضع في الترغيب والتر
وهو خلاف اجماع المسلمين الذي يعتد بهم وضعت الرادقة جلا ببيت جها بذه الحديث اسرها والله الحمد وبها
اسند الواضح كلاما لنفسه او لبعض الحكماء في واقع في رتبة الوضع بغير قصد ومن الموضوع الحديث المروي
عن أبي بن كعب في فضل القرآن سورة سورة وقد اخطأ من ذكره من المستشرقين والله تعالى اعلم النوع
الثاني والعشرون المقلوب هو نحو حديث مشهور عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في رايته في رتبة الوضع بغير قصد ومن الموضوع الحديث المروي
النجاري ما يروي حديث استخافنا فدها على وجوهها فاذا عنوا بفضله والله اعلم في رايته حديثا باسناد
ضعيف فلان تقول هو ضعيف بهذا الاسناد الا ان يقول اما حانه لم يروى ومن وجه صحيح او انه حديث
ضعيف مفسر اضعفه فان اطلق فضيه كلاما ياتي قريبا واذا اردت رواية الضعيف بغير اسناد فلا تقل
رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وما اشبهه من صيغ النجاري بل قد روي كذا او بلغنا كذا او روي كذا
او نقل او ما اشبهه وكذا ما يشك في صحته ويجوز عند اهل الحديث وغيرهم التساهل في الاسانيد ورواية
ما سوى الموضوع من الضعيف والعمل به من غير بيان ضعفه في غير صفات الله تعالى والاحكام كالحلال والحرام
وغيرها وذلك لقصره وفصله في الاعمال والمواظقة وغيرهما مما لا يتعلق له بالعقائد والاحكام والاعمال
النوع الثالث والعشرون هبة من تقبل روايته وما يتعلق به فيهم مسائل احدها اجمع الجواهر من ايها الحديث
والفقه انه يشترط فيه ان يكون عدلا ضابطا بان يكون مسلما بالغافلا سليما من اسباب الفسق وخوفا من
المروءة مستيقظا حافظا ان حدث من حفظه ضابطا كذا به ان حدث منه عالما بما يحيل العجز ان روي به الثانية
ثبتت العدالة بتخصيص عدلين عليها او بالاستفاضة فن اشترطت عدالتهم بين اهل العلم وشاع الثا
عليه براكفي فيها كمالك والشافعية والاوزاعي والشافعية واجدوا اشباههم وتوسع ابن عبد البر فيه فقال
كل حامل علم مع وفاء العناية به يحول ابداعه على العدالة حتى يبين جرحه وقوله هذا غير مروي في التلخيص
ضبطه بموافقة الثقات المتقين غالبا ولا تنقض مخالفة النادرة فان كثرت اختل ضبطه ولم يجز به
الآخرة بقبول التعديل من غير ذكر سببه على الصحيح المشهور ولا يقبل الجرح الا مبين السبب واما كتب الجرح
والتعديل اليه لا يذك في سبب الجرح ففائدة التوقف فمن جرحه فان بحثنا عن حاله وانما احتج عنه
الريبة وحصلت الثقة به قبلنا حديثه كجاعة في الصحيحين بهذه التابة الخامسة الصحيح ان الجرح
والتعديل يثبتان بواحد وقيل لا بد من اثنين واذا اجمع فيه جرح وتعديل فالجرح مقدم وقيل ان زاد

موضوع

قلب

نقل رواية

العدل لو قدما التعديل واذا قال حدثني الثقة او نحوه لم يكتب به على الصحيح وقيل يكتب فان كان القابل عالما
كفي في حق الموافقة في المذهب عند بعض المحققين واذا روي العدل من سواه لم يكن تعدلا عند الاكثرين وهو
الصحيح وقيل هو تعديل وعمل العالم وفتياه على وفق حديث رواه ليس حكما بصحته ولا مخالفة قدح في صحته
ولا في روايته والله اعلم السادسة رواية مجهول العدالت ظاهر او باطنا لا يقبل عند الجواهر ورواية المسكون
وهو عدل الظاهر في الباطن يحتمل بها بعض من ردة الاول وهو قول بعض الشافعية قال الشيخ بسبب
يكون العمل على هذا في كثير من كتب الحديث في جاعة من الرواة تعاد من العهد بهم وتعذر تبحر باطنا
واما مجهول العين فقد لا يقبله بعض من يقبل مجهول العدالت من روي عنه عدلان عينا او تفوت بهالة
عينه قال الخطيب المجهول عند اهل الحديث من لم يرو عنه العلماء ولا يعرف حديثه الا من جهته واحد واقل ما يدفع
الجواهر رواية اثنين مشهورين ونقل ابن عبد البر عن اهل الحديث نحوه قال الشيخ ردا على الخطيب قد روي
النجاري عن مروان الاسلمي ومسلم عن ربيعة بن كعب الاسلمي ولم يرو عنه غير واحد والخلاف في ذلك
متجك لاكتفاء بتعديل واحد والصواب نقل الخطيب ولا يصح الرد عليه لمواس ورواية فانها صحايات مشهورة
والصحابة كلهم عدول فمدح يقبل تعديل العبد والمرأة العارفين ومن عرفت عنه وعدالتهم وجعل اسمه احي
به واذا اخبر في ثلاث او فلات وهما عدلات احي به فان جهل عدالتها او قال فلات او غيره لم يجز به السابعة
من كف يده عنه لم يجز به بالاتفاق ومن لم يكف قيل لا يجز به مطلقا وقيل يجز ان لم يكن ممن يستحيل الكذب
في نكرة مذهبه او لاهل مذهبه ويحك عن الشافعية روي الله عنه وقيل يجز به ان كان داعية وهذا هو الاصل
وقول اكثر ادا لاكثر وضعف الاول باحتجاج صاحب الصحيحين وغيرهما بكثير من المبتدعة غير الدعاء التامة نقل
رواية التاييب من الفسق الا الكذب في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا تقبل ادا وان حسنت طريقه
كذا قال احمد بن حنبل والحميدي شيخ النجاري والصبر في الشافعية قال الصبر في كل من اسقطنا خبره بكذب لم
نعد لقبوله بتوبته ومن منعناه لم نقوه بعده بخلاف الشهادة وقال السمعاني من كذب في خبر واحد وجب
اسقاط ما تقدم من حديثه قلت وكل هذا مخالف لقاعدة مذهبنا ومذهب غيرنا ولا يقوي الفرق بينه
وبين الشهادة التاسعة اذا روي حديثا شرفاه المسموح بالمختار انه ان كان جازما بنفيه بان قال ما
رويته ونحوه وجب رده ولا يقدح في باقية روايات الروي عنه فان قال لا اعرفه او لا اذكره او نحوه لم
يقدح فيه ومن روي حديثا من نسبه جازم العمل به على الصحيح وهو قول الجمهور من الطوائف خلافا
لبعض الحنفية ولا يخالف كراهة الشافعية وغيره الرواية عن الاحياء والله اعلم العاشرة من اخذ على التقيد
اجرا لا تقبل روايته عند احمد واسحاق وابي حاتم وتقبل عند ابني نعيم الهنكل وعلي ابن عبد العزيز
واخ بن رافعي الشيخ ابواسحاق الشيرازي بجوازها من احتج عليه الكسب لعل له سبب التقيد
الحادية عشر لا تقبل روايته من عرف بالتساهل في سماعه واسماعه كن لا يبا لي بالنوهر في السماع
او يحدث لا من اصل صحيح او عرف بقول التلقين في الحديث او كثرة السروي في روايته اذا لم يحدث من
اصل او كثرة السواذ والناكير في حديثه قال ابن المبارك واحد والحيد وغيرهم من غلط في حديث

فبين له قاصد على ما ابتد سقطت روايته وهذا الصحيح ان ظهر انه امره عند ادخفه الثانية عشر ارض
الناس بهذه الاممات عن اعتبار مجموع الشوط المذكورة لكون المقصود صرا ابقاء سلسلة الاسناد
المتنص بالامم فليعتبر ما يليق بالمقصود وهو كون الشيخ مسلما عاقلا بالغائز متظاهرا بفسق او سفه
وفي ضبطه بوجوده سماه مثبتا بخط غير منسوب وايته من اصل مرافق لاصل شيخه وقد قال نحو ما ذكرناه
الحافظ ابو بكر البيري في الثالثة عشر في الفاظ الحج والتعديل قدرتها ابن ابي حاتم فاحسن الفاظ
التعديل مراتب اعلاها ثقة او متقن او ثبت او حجة او عدل حافظ او منابط الثانية صدوق او محله
الصدق ولو لا باس به قال ابن ابي حاتم هو من يكتب حديثه وينظر فيه وهي النحلة الثانية وهو كما قال
لان هذه العبارة لا تستلحق بالضبط فيعتبر حديثه على ما تقدم من غير ابن معين اذا قلت لا باس به فهو
ثقة ولا يبقا وصرفه عن نفسه نقل ابن ابي حاتم عن اهل الفن الثالثة شيخ فيكتب وينظر في الروايات
صالح الحديث يكتب للاعتبار واما الفاظ الحج في اتب فاذا قالوا ليت الحديث كتب حديثه وينظر
اعتبار او قال الدارقطني اذا قلت لم راقطا ولكن يجب وحاجتي لا يسقط عن العدد والوقول من ليس
بقوي يكتب حديثه وهو دون ليت واذا قالوا ضعيف الحديث فدون ليس بقوي ولا يطرأ
بل يعتبر به واذا قالوا استروك الحديث او ذا هبه او كذا اب فهو حافظ لا يكتب حديثه ومن الفاظ
فلات روي عنه الناس وسط مقارب الحديث مضطرب به ولا ينج به بغير قول لا شيء ليس بذلك
ليس بذلك القوي فيه او في حديثه ضعف ما اعلم به باسا ونستدل على معانيها بما تقدم والله
اعلم النوع الرابع والعشرون كوفية سماع الحديث وتحملة وصفة ضبطه تقبل رواية المسلم الباق
ما تحمله قبلها ومنع الثاني قوم فاختاروا قال جماعة من العلماء يستحب ان يبتدي بسماع الحديث بعد
ثلثين سنة وقيل بعد عشرين والصواب في هذه الاممات التبرك به من حين يصح سماعه ويكتبه
ويقيد به حين يتأهل له ويختلف باختلاف الاشخاص ونقله القاضي عياض رحمه الله ان
اهل المصنعة حرسوا اول من يصح فيه السماع بخمسين سنة وعلى هذا استقر العمل والصواب
اعتبار التميز فان فرجه الخطاب وسرد الجواب كان سمى صحيح السماع والافلاوروي فهو هذا عن
موسى بن هرون واحد بن حنبل رحمه الله عنهما بيان اقسامه طرق تحمل الحديث ومجامعها ثمانية
اقسام الاول سماع لفظ الشيخ وهو املاء غيره من حفظ ومن كتاب وهو ارفع الاقسام عند
الجمهور قال القاضي عياض لا خلاف انه يجوز في هذا للسامع ان يقول في روايته حدثنا واخبرنا
وايانا وسمعت فلانا وقال فلانا وذكر لنا قال الخطيب ارفعها سمعت ثم حدثنا وحديثه ثم اخبرنا
كثير في الاستعمال وكانت هذا قبل ان يستحب تخصيصه اخبرنا بالقرآن على الشيخ قال ثم اخبرنا
وهو قليل في الاستعمال قال الشيخ حدثنا واخبرنا ارفع من سمعت من جرت اذ ليس في سمعت دلالة
ان الشيخ رواه اياه بخلافه او ما قال فلانا فلان او ذكر لنا فحدثنا عن فلان لا يبق بسماع المذاكرة وهو
به اسبق من حدثنا ووضح العبارات قال او ذكر من غيري او لنا وهو ايضا محمول على السماع اذ في

منه
سماع
حديث

اللقا على ما تقدم في نوع المعضل لاسيما ان عرف انه لا يقول قال الا فيما سعه منه وخص الخطيب
جمله على السماع به والعرف انه ليس بشرط القصور الثاني القاء على الشيخ وليست بها اكثر الحديثين
منها سواء كانت اوقاف الفيرك وانت تسبع من كتاب او حفظ حفظ الشيخ امر لا اذا امسك اصله
هو وثقة ويروى رواية صحيحة بلا خلاف في جميع ذلك الا ما يحكي عن بعض من لا يعتد به واختلفوا في
مسارها السماع من لفظ الشيخ ورواها عليه ورواها عليه في الاول من مالک واصحابه واشياخ
ومعظم علماء الحجاز والكوفة والنجاشي وغيرهم والثاني عن جمهور اهل المشرق وهو الصحيح
والثالث عن ابي حنيفة وابن ابي ذيب وغيرهم ورواها عن مالک والاحوط في روايتها فرائد
على ثلاث اوقاف في عليه وانا اسمع فارق به ثم عبارات السماع مقيدة كحدثنا واخبرنا في آة عليه وانما
في الشعر في آة عليه ومنع اطلاق حدثنا واخبرنا ابن المبارك ويحيى بن يحيى واحمد والنسائي وغيرهم
وجودها طائفة قيل انه مذهب الكهري ومالك وابن ميمون ويحيى القطان والنجاشي وجماعات
من الحديث ومعظم الحجازيين والكوفيين ومنهم من اجاز في روايتها ومنعت طائفة حدثنا واخبرنا
اخبرنا وهو مذهب الشافعي واصحابه ومسلم بن الحجاج وجمهور اهل المشرق وقيل انه مذهب
اكثر الحديثين وروى عن ابن جريج والاوزاعي وابن وهب وروى عن النسائي ايضا وصار هو النفا
الغالب على اهل الحديث فروع الاول اذا كان اصل الشيخ حال الف آة بيد موثق به مراعاة لما يقرأ اهل
له فان حفظ الشيخ ما يقرأ فهو كما مساكه اصله والي وان لم يحفظه فقبل لا يصح السماع والصحيح
الخيار الذي عليه العمل انه صحيح فان كان بيد القاري الموثوق به يدينه معه فادري بالصحيح
ومنه كان الاصل بيد غير موثق به لم يصح السماع ان لم يحفظه الشيخ الثاني اذا قرأ على الشيخ
قايلا اخبرنا فلان او نحوه والشيخ مصحح اليه فاهم له عن منكره السماع وجازت الرواية به
ولا يشترط بلفظ الشيخ على الصحيح الذي قطع به جماهير اصحاب الفنون ويشترط بعض السنن
والظاهر بين نطقه وقال ابن الصباغ الشافعي ليس له ان يقول حديثي وله ان يقول به وان
قايلا قرأ عليه وهو يسمع الثالث قال الحاكم الذي اختاره وعهدت عليه مستأجي رواية عمري
ان يقول فيما سمعه وحده من لفظ الشيخ حديثي ومع غيره حدثنا وما قرأ عليه اخبرنا في رواق
بعض رواه اخبرنا وروى نحوه عن ابن وهب وهو حسن فان ذلك فالأظهر ان يقول حديثي او
يقول اخبرنا في الاحدثنا واخبرنا وكل كذا مستحب باتفاق العلماء ولا يجوز ابدال حدثنا باخبرنا
او عكسه في الكتب المولفة وما سمعته من لفظ المحدث فهو على الخلاف في الرواية بالمعنى ان كان
وايانا وسمعت فلانا وقال فلانا وذكر لنا قال الخطيب ارفعها سمعت ثم حدثنا وحديثه ثم اخبرنا
كثير في الاستعمال وكانت هذا قبل ان يستحب تخصيصه اخبرنا بالقرآن على الشيخ قال ثم اخبرنا
وهو قليل في الاستعمال قال الشيخ حدثنا واخبرنا ارفع من سمعت من جرت اذ ليس في سمعت دلالة
ان الشيخ رواه اياه بخلافه او ما قال فلانا فلان او ذكر لنا فحدثنا عن فلان لا يبق بسماع المذاكرة وهو
به اسبق من حدثنا ووضح العبارات قال او ذكر من غيري او لنا وهو ايضا محمول على السماع اذ في

او ان طالقاري في الاسراع او هينم ارجع حيث لا يفهم والظاهر انه يعني عن نحو الكلمتين وسبح
 للشيخ ان يحين للسامعين رواية ذاك الكتاب وان كتب لاحد هم كتب سمعته مني واجت له
 روايته كذا فعله بعضهم ولو عظم مجلس المجل فبلغ عند المستفي ذهاب جماعة من التقدين
 وفيهم هم الي انه يجوز لمن سمع المستفي ان يروي ذلك عن المجل والصواب الذي قاله المحققون
 انه لا يجوز ذلك وقال احمد في الحرف يدغم الشيخ فلا يفهم وهو معروف ارجوان لا يصح روايته
 عند وقال في الكلمة تستفهم من المستفي ان كان حجة عليها فلا بأس ومن حذف ابن سالح من ذلك
 الخامس في السماع من وراء الحجاب اذا عرف صوت ان حدث بلفظه او حضوره بسمع منصات
 قاي عليه وكيف في الحرفة خبر ثقة وشرط شعبة روايته وهو خلاف الصواب وقول الجوزي
 السادس اذا قال المسبوع عنه بعد السماع منه لا ترد عني ادرجت عن اخبارك ونحو ذلك غير
 مسند ذلك الي خطأ او شك ونحوه لم يمتنع روايته ولو تحقق بالسماع فوما نسمع غيرهم غير
 علمه جاز لرحم الراية عنه ولو قال اخبركم ولا اخبر فلا تلم يرضي قاله الاستاذ ابو اسحق القسري
 الثالث الاجازة وهي احدى الاول ان يحين معين المعين كاجرتك البخاري او ما اشتملت عليه
 شيخ وهذا اعلا من بها الحجة عن المناولة والصحيح الذي قالت الجمهور من الطوائف واستمر
 عليه العمل جواز الرواية والعمل بها وابطلها جماعات من الطوائف وهو احدي الروايتين عن الثاني
 رضي الله عنه وقال بعض الظاهريين ومتابعيهم لا يعمل بها كالمسند وهذا باطل القرب الثاني
 يحين معينه كاجرتك مسبوغي في الخلاف فيه اقوي واكثر والجمهور من الطوائف جواز
 الرواية وادجوا العمل بها الثالث يحين غير معين بوصف العموم كاجرت المسلمين اذ
 احد اهل زمانه وفيه خلاف للتأخير فان قيد بوصف حاضر فاقب اليه الجواز ومن الجوز
 القاي ابو الطيب والخطيب وابو عبد الله بن منده وابن عباب والمافظ ابو العلاء وآخرون
 الشيخ ولم يسمع عن احد يقتدي به الرواية بهذه قلت الظاهر من كلامه صحيح جواز الرواية
 الرابع اجازة مجهول اوله كاجرتك كتاب السنن وهو يروي كتابي السنن واجرت لمحمد بن
 خالد الدمشقي وهاتك جماعة مستتر كوت في هذا الاسم وهي باطلة فان اجازت جماعة مسبو
 في الاجازة وغيرها ولم يسمع من باعيانهم ولا انسابهم ولا عدد هم ولا تفهم صحت الاجازة
 كسماعهم منه في مجلسه في هذا الحال واما اجرتك لمن يشاء فلان ادخول هذا فيه جواز الرواية
 فالظاهر بطلانه وبطلان القاي ابو الطيب الشافعي وصحة ابن القاي الجليل وابن عمر وسال
 ولو قال اجرتك لمن يشاء الاجازة فهو كاجرتك لمن يشاء فلان واكثر جواز الرواية اجرتك
 يشاء الرواية يعني فاولي بالجواز لانه تصح بحق في الحال ولو قال اجرتك لفلان كذا ان
 روايته عني اولك ان شئت او احببت او اردت فالظاهر جواز الخامس الاجازة للمعدوم
 لمن يولد لفلان واختلفت التأخيرات في صحتها فان عطف على موجود كاجرتك لفلان ومن يولد

اولك ولحققت ما تناسلو افاولي بالجواز وفعل الثاني من المحدثين ابو بكر بن ابي داود وابن الخطيب الاول
 وحكاه عن ابن القاي وابن عمر وسوابط القاي ابو الطيب وابن الصباغ الشافعيان وهو الصحيح الذي
 لا ينبغي غيره واما الاجازة للطفل الذي لا يميز فصحيح على الصحيح الذي قطع به القاي ابو الطيب والخطيب
 خلافا لبعضهم السادس اجازة ما لا يتعلمه الجيز بوجه ليس فيه الجاز اذا تعلمه المجيز قال القاي عياض
 لمراس من يحكم فيه ورايت بعض المتأخرين يصنعونه شريك عن قاضي ق طلبة ابن الوليد منع ذلك
 قال عياض وهو الصحيح وهذا هو الصواب فعلى هذا تبين على من اراد ان يروي عن شيخ اجازة له
 جميع سموعاته ان يبحث في يولم ان هذا ما تعلمه شيخه قبل الاجازة اما قوله اجرتك ما هي
 ادرج من عندك من سموعاتي فصحيح يجوز الرواية به لما هي عنده سماعه له قبل الاجازة وفعله
 الدار قطن وغيره السابع اجازة المجاز كاجرتك مجازاتي فنعده بعض من لا يعتد به والصحيح
 الذي عليه العمل جواز به قطع الحافظ الدارقطني وابن عقدة وابو نصير وابو الفتح نصر المند
 وكان ابو الفتح يروي بالاجازة عن المجازين ثلاث وينبغي له اروي بها تأملها لئلا
 يروي ما لا يدخل تحتها فان كانت اجازة شيخه اجرتك ما هي عندي من سماعي في أي شيخ
 شيخه فليس لمر رايته عن شيخه عنه في عرف انه هي عنده عند شيخه كونه من سموعات شيخه هل
 فروع قال ابو الحسن بن فارس الاجازة ماخوذة من جواز الماء الذي تشقاه الماشية والحوت يقا
 استجته فاجازني اذ اسفاك ماء لما شئت اذ اسفاك كذا طالب العلم يستجته العالم علمه فيجوز في
 هذا يجوز ان يقول اجرتك فلا ناسموعاتي ومن جعل الاجازة اذنا وهو الحرف يقول اجرت
 له رواية مسبوغي ومي قال اجرتك له مسبوغي فعلى الحذف كافي نظايره قالوا انما تستحسن
 الاجازة اذا علمها المجيز وكان المجاز من اهل العلم واشتد طر بعضهم وحكي عن مالك وقال ابن
 عبد البر الصحيح انما لا يجوز الاما هي بالصناعة في معين لا يشكل اسناده وينبغي للمجيز كتابة ان يلتقط
 بها فان اقتصر على الكتابه مع قصد الاجازة صحت والله اعلم القسم الرابع المناولة وهي ضربات
 مفردة بالاجازة ومجموعة فالفردية اعلا انواع الاجازة مطلقا ومن صورها ان يدفع الشيخ الي
 الطالب اصل سماعه او مقابله ويقول هذا سماعي او روايتي عن فلان فاروه واجرت لك روايتي
 عني ثم يقيه معه تليكا او لينسخه او يحفظه ومنها ان يدفع اليه الطالب سماعه فيتأمله وهو عارف
 متيقظ ثم يعيده اليه ويقول هو حديثي او روايتي فاروه عني ادرجت لك روايته وهذا اسماها
 غير واحد من ائمة الحديث عرضا وقد سبق ان القاية عليه تسبيح عرضا فليس هذا عرض المناولة
 ذاك عرض القاية وهذه المناولة كالسماع في القوة عند النهر يروي ربيعة ويحي ابن سعيد
 الانصاري ومجاهد والشيخ وعقبة وابو اسير وابو العالية وابو النضر وابو المتوكلة ومالك
 وابن وهب وابن القسري وجماعات آخرين والصحيح انما منخطة عن السماع والقاية وهو قول
 الشوري والاوزاعي وابن المبارك وابو حنيفة والشافعي واحمد واليويني والمزني واسحق ويحي

بن يحيى قال الحاكم وعليه عندنا اجتهاد واليه نذهب والله اعلم ومن صورها ان ينال الشيخ الطالب
 سماعه ويحمله له ثم يسكنه الشيخ وهكذا دون ما سبق وتكون روايته اذ وجد الكتاب او مطابقا لاجه
 مدثوقا او فقه ما تناوله الاجازة كما يعتد في الاجازة المحبذة ولا يفسر في هذه المناولة كغيره
 علي الاجازة المحبذة في معين وقال جماعة من اصحاب الفقه والاصول لا فائدة فيها وتيوخ الحديث
 قد يمازى بشارون لهما من رواية معتبرة ومنها ان ياتي الطالب بكتاب ويقول هذا روايتك فناولني
 واجن لي روايته فجميعه اليه من غير نظر فيه وعق لروايته فهذا باطل فان وثق بغير الطالب
 ومعرفة اعمده وصحت الاجازة كما يعتد في القاء ولو قال حدثت عني بما فيه ان كان حديثه مبررا
 من الغلط كان جائزا احسن والله اعلم **الضرب الثاني** المحبذة بان ينال مقتصر على سماعي فلا يجوز
 الرواية براء علي الصحيح الذي قاله الفقهاء واصحاب الاصول وعابوا المحدثين المحدثين في معجون الزهر
 وما لك وغيرهما اطلاق حديثنا واخبرنا في الرواية بالمناولة وهو مقتضى قول من جعلها سماعا ويكي عن ابي
 نعيم الا يصحها في غيره جواز في الاجازة المحبذة والصحيح الذي عليه الجمهور اهل التحي المنع
 وتخصيصها بجواز مشعرة بها كحديثنا اجازة او مناولة اجازة اذا ادعى او فيما اذن لي فيه
 او فيما اطلق لي روايته او اجازتي او لي ادناولي او شبه ذلك وعن الادراغ تخصيصها بآية ناولنا الفقه باخبرنا
 واصطاح قوم من التاخيرين على اطلاق انبأنا في الاجازة واختاره كتاب صاحب الوجازة وكان البيهقي
 يقول انبأنا في اجازة وقال الحاكم الذي اختاره وعهدت عليه اكثر مشايخي وائمة عصره ان يقول في
 عن من على الحديث فاجازته شفاها انبأنا وفيما كتب اليه كتب اليه وقال ابو جعفر بن حمدان كل قول الجاز
 قال لي عن من وناولته وعبر قوم عن الاجازة باخبرنا فلا تاذن ان اخبره واختاره الخطابي
 او حكاوه وهو ضعيف واستعمل التاخير في الاجازة الواقعة في رواية من فوق الشيخ حرف
 عن فيقول من سمع شيخا باجازه عن شيخ فوات على فلا تاذن ان اخبره عن ثمرات المنع من اطلاق حديثنا واخبرنا
 لا ينزل بابا حجة الجاهل ذلك والله اعلم **القسم الخامس** المكاتبه هي ان يكتب مسموعه لغايب اد
 حاضر بخطه ادباره وهي من بان محبذة عن الاجازة ومقدونة باجن تك ما كتبت لك او اليك او به اليك
 ونحوه من عبارة الاجازة وهذه في الصحة والقوة كالمناولة المقدونة واما المحبذة فمنع الرواية بها
 قوم منهم القاهني الماوردي الشافعي واجازها كثير من المتقدمين والمتأخرين منهم ابو
 السجستاني ومنصور والبيث وغير واحد من الشافعيين واصحاب الاصول وهو الصحيح المشرك
 بين اهل الحديث ووجد في مصنفاتهم كتب التي فلا تاذن ان اخبره عن ثمرات المنع من اطلاق حديثنا واخبرنا
 عندهم معدود في الموصول لا شعاره يعني الاجازة دون اد السها في فقال هي اقوي من الاجازة بق
 ثم تكفي معرفته خط الكاتب ومنهم من شرط البينة وهو ضعيف ثم الصحيح ان يقول في الرواية
 بها كتب التي فلا تاذن ان اخبرني فلا تاذن ان اخبرني روايته او كتابته ونحوه ولا يجوز اطلاق حديثنا واخبرنا
 وجوز الليث ومنصور وغير واحد من علماء المحدثين وكبارهم **القسم السادس** اعلام الشيخ الطالب

ان هذا الحديث او الكتاب سماعه مقتصر عليه فيكون الرواية به كغيره من اصحاب الحديث والفقه والاصول
 والظاهر من سماعه ان جميع وابن الصباغ السكاكعي وابو العباس الغري بالمعتمد المالك قال بعض الظاهرية لو
 قال هذه روايتي لاذن وطها كان لدر روايتها عنه والصحيح ما قاله غيره واد من المحدثين وغيرهم انه لا يجوز
 الرواية به لكن يجب العمل به ان صح سند **القسم السابع** الوصية هي ان يوصي عند موته او يقر
 بكتاب يريه فيكون بعض السلف للموصي له روايته عنه وهو غلط والصواب ان رواه لا يجوز **القسم**
الثامن الوجادة وهي مصدر لوجد مولد غير مسموع من العرب وهي ان يقف على احاديث بخط
 ما يريها لا يريها الواحد فله ان يقول وجدت او قرأت بخط فلان او في كتابه بخط فلان فلا تاذن
 ويسوق الاسناد والتناول في خط فلان عن فلان هذا الذي استمر عليه العمل قديما وحديثا وهو
 من باب المنقطع وفيه ثبوت اتصال وجازف بعضهم فاطلق فيها حديثا واخبرنا واذنك عليه
 واذا وجد حديثا في تاليف شخص قال ذكر فلان او قال اخبر فلان وهذا منقطع لا ثبوت فيه وهذا
 كله اذا وثق بان دخله او كتابه والا فليقل بلغي عن فلان او وجدت عنه ونحوه او قرأت في كتاب
 اخبرني فلان انه بخط فلان او ظننت انه خط فلان او ذكر كاتبه انه فلان او تصنيف فلان او قبل
 بخط او تصنيف فلان واذا نقل من تصنيف فلا يقل قال فلان الا اذا وثق بصحة النسخة بقبائلته
 او ثقة لها فان لم يوجد هذا ولا نحوه فليقل بلغي عن فلان او وجدت في نسخة من كتابه ونحوه
 وتسامح اكثر الناس في هذه الاعصار بالجن من ذلك من غير حق والصواب ما ذكرناه فان
 كان المطالع متقنا للخي في عليه غالبا الساقط والمغير رجونا جواز الجن من لدن والي هذا استروح كثير من
 المصنفين في نقلهم واما العمل بالوجادة فنقل عن معظم المحدثين والفقهاء المالكين وغيرهم انه
 لا يجوز وعن الشافعي رحمه الله عنه ونظائر اصحابه جواز وقطع بعض المحققين الشافعيين بوجوب
 العمل ببراءة حصول الثقة وهذا هو الصحيح للرجح هذه الاثر ما من غيره والله اعلم النوع الخامس
 والعشرون كتابته الحديث وضبطه فيه مسائل اعداها اختلف السلف في كتابته الحديث فكذلك
 طائفة وابا حرا طائفة ثم اجعوا على جوازها وجاز في الاباح والنهي حديثان فالاذن لمن خيف نسيان
 والنهي لمن اسن وخيف انكاله او نسي حين خيف اختلاطه بالقرآن واذن حين امن ثم على كاتبه
 صرف الرهبة الي ضبطه وتحقيقه شكلا ونقطا يومن اللبس ثم قيل انما يشكل الشكل ونقل عن
 اهل العلم كراهة الاجام والاعراب الافي اللبس وقيل يشكل الجميع التائيه ينبغي ان يكون اجتهاد
 بضبط التلبس من الاسماء اكثر ويستحب ضبط الشكل في نفس الكتاب وكتبه مضبوطا واضحا في
 الحاشية قبلته ويستحب تحقيق الخط دون مستند وتعليقه ويكره تدقيق الا من عذر كضيق الورق
 وتخفيف العمل في السند ونحوه وينبغي ضبط الحروف الموهمة قبل جعل تحت الدال والواو والسين والطاء
 والعين النقط اليه نون نظائرها وقيل نونها كقلامه الظاهر مضبوطة على قفاها وقيل تحتها وقبل تحتها
 حرف صغير مثلها وفي بعض الكتب القديمة نونها خط صغير وفي بعضها تحتها هنة ولا ينبغي ان يضبط

مع نفسه برز لا يعرف الناس فان فعل فليبين في اول الكتاب اذ آخه مراده وينبغي ان يعتد به
مختلف الروايات ويبينها فيجعل كتابه على روايد ثم ما كان في غيرهما من زيادة الحذف في الحاشية
او نقصه اعلم عليه او خلاف كتبه معينا في كل ذلك من رواه تمام اسمه لاسرائيل الا ان بين اول الكتاب وآخره
واكتفي كثير من التمهيد بزيادة الحق بجملة والنقص لحوق عليه بجملة بين اسم صاحبها او الكتاب او
آخه الثالث ينبغي ان يجعل بين كل حديثين دارة نقل ذلك عن جماعات من المتقدمين واستحب الخطيب ان
يكون غفلا فاذا قال بل نقط وسطا ويكره في مثل عبد الله وعبد الرحمن بن فلان كتابة عبد الله السطري واسم
الله مع ابن فلان او للاخ وكذا يكره رسول الله صلى الله عليه وسلم اوله وكذا ما استبره وينبغي
ان يحفظ على كتابه الصلاة والتسليم على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يسأله بكنهه ومن الغفلة
هو محط اعظم ولا يتفقد فيه ما في الاصل ان كان ناقصا وهكذا الشأن على الله سبحانه وتعالى كمن وجده
وتعالى وتبره وكذا الترهية والترحم على الصحابة والعلماء وسائر الاخيار اذ اجأت الرواية بشيء من ذلك
العناية به اشدد ويكره الاقتصار على الصلاة او التسليم والزم اليها في الكتابة بل يكتبها بكاملها الرباع
عليه مقابلتها باصل نسخة وان كانت اجازة وافضلها ان يسلك هو ونسخه كتابا بها حال التسميع ونسخ
ان ينظر معه من لا يتخذ معه لا سيما ان اراد النقل من نسخته وقال لي بن معين لا يجوز ان يروي
غير اصل الشيخ الا ان ينقل فيه حال السماع والصواب الذي قاله الجماهير انه لا يستحسن نقله ولا نقل
بنفسه بل يكفي مقابلته ثقة اي وقت كان ويكتب مقابلته بضع قول باصل الشيخ ومقابلته باصل
اصل الشيخ فان لم يقابل اصلا فنقد اجازة الراية منه الاستاذ ابو اسحق واباء بك الاسماعيل والباقي
والخطيب ان كان الناقل صحيح النقل قليل السقط ونقل من الاصل وبقي حال الرواية انه لم يقابل
وبما في كتاب نسخة مع من فوقه ما ذكرنا في كتابه ولا يكن كتابا اذا راوا سماعه لكتاب سعه
من اي نسخة انفقت وسيا في فيه خلاف وكلام آخر في اول النوع الآتي الخامسة المختار في تنج
الساقط وهو الحق بفتح اللام والحاء ان بخط من موضع سقوطه في السطر خلاصا معطوفا
بين السطر بن عطفة يسيرة الى جهة الحق وقيل بعد العطفة الى اول الحق ويكتب الحق بقائه العبد
في الحاشية الخي ان اتسعت الا ان تسقط في آخر السطر فيجاء الى السطر وليكتب صاعدا الى
اعلى الورقة فان اراد الحق على سطر ابتداء سقوطه من اعلى الى اسفل فان كان في بين الورقة
انتمت الى باطنها وان كان في السطر فاليها ثم يكتب في انتم الحق صح وقيل يكتب مع صح رجع وقيل
يكتب الكلمة المتصلة به داخل الكتاب وليس بيمين لانه يتلو بل هو هو واما الحواشي من غير الاصل
كشج وبيانات غلط واختلاف روايد ونسخه ونحوه فقال القاض عياض رحمه الله لا يخرج له خط
والختار استحباب التخرج من وسط الكلمة الخج لاجلها السادسة ثلث المتقين التسميع والتسبيح
والتي بين التسميع كتابه صح على كلامه صح روايد ومعنى وهو من السلك او الخلاف والتسبيح
ويستحب التي بين اي يخط اوله كالمصاد ولا ينفذ بالمردد عليه يمد على ثابت نقلا فاسد لفظا

او معني او ضعيف او ناقص ومن الناقص موضع ارسال والانقطاع وربما اختص بعضهم علامة التسميع فاشبهه التمهيد
وبوجود بعض الاصول القديمة في الاسناد الجامع جماعة معطوفا بعضهم على بعض علامة تشبه الضمة بين
اسماءهم وليس متبته وكان علامة انتقال السابعة اذ وقع في الكتاب ما ليس منه في الضرب او الحكم
او الحواشي واولها الضرب ثم قال الاكثر من خط فوق الضرب عليه خطا يتبادر الى ابطاله منطلابه
ولا يمسسه بل يكون تحت القاء ويسمى هذا الشق وقيل لا يخط بالضرب عليه بل يكون فوقه معطوفا
على آله وآخه وقيل يحذف على اوله نصف دائرة وكذا آخه واذا كثر الضرب عليه فقد يكتب بالتحديق او له
واخيه وقيل يحذف اول كل سطر وآخه ومنهم من يكتب به آية صغيرة اول الزيادة وآخها وقيل يكتب لاني
اوله والي في آخره واما الضرب على الكثر فقبله بضم على الثاني وقيل بفتح احسنها صorse وابتدئها وقال
القاضي عياض رحمه الله ان كان اول سطر ضرب على الثاني او آخره فنجي الاول او اول سطر وآخه فنجي
آخر السطر فان تكرر الضرب والمضار البه او الموصوف والمصفة ونحوه روي اتصالهما واما الحكم والكسطة
والجوازك هما اهل العلم الثامنة غلب عليه من الافتصار على الزيادة وادخلنا وساع حيث لا يخفى فيكتب
من حدثنا القاء والنون والالف وقد تقدم في القاء ومن اخبرنا ان لا تحسن زيادة الباء قبل النون وان فعله
البيروقي وقد زاد آية بعد الالف ودال اول من حدثنا ووجدت الدال في خط الحاكم وابن عبد الرحمن
السلي والبيروقي والله اعلم واذا كانت الحديث اسنادان او اكثر كتبوا عند الانتقال من اسناد الى اسناد
ولم يروى بيانها عن من نقله جماعة من الحفاظ موضعها صح فيشع بانها من صح وقيل هي من التحول
من اسناد الى اسناد وقيل لا ترا تحول بين الاسنادين فلا تكون من الحديث فلا يلفظ عند هاتين وقيل هي
من الى قولنا الحديث وان اهل الغفلة يقولون اذا وصلوا اليها الحديث والختار انه يقول صلوات
والله اعلم القاسم وينبغي ان يكتب بعد البسلة اسم الشيخ ونسبه وكثيره يسوق المسموع ويكتب
توق البسلة اسماء السامعين وتاريخ السماع او يكتب في حاشية اول ورقة او آخر الكتاب او حيث
لا يخفى منه وينبغي ان يكون بخط ثقة معروف الخط ولا بأس عند هذا بان لا يفتح الشيخ عليه ولا بان
ان يكتب سماعه بخط نفسه اذا كانت ثقة كما فعله الثقات وعلى كاتب التسميع ان يبيّن بيان السامع
والسموع والمسموع بل يخط عن محمّد ومجاهد التماسا لثبوت ثبوت الخبر من اسقاط بعضهم لفظ
فاسد فان لم يحض الله ان يعتد في حضورهم خبر ثقة حاض ومن ثبت في كتابه سماع غيره فكتبه كذا
ومنعه نقل سماعه او نسخ الكتاب واذ اعاسه فلا يسطر عليه فان منعه فان كان سماعه مستشاره ما
لنسه اعادته والا فلا ينكره كذا قاله ابي محمد هذا هو في ان ما نفعه القاضي حفص بن غياث الخفي واسما
القاضي المالك وابو عبد الله الزبيدي الشافعي وحكم به القاضيات وخالف فيه بعضهم هو الصواب
الاول واذا نسخته فلا تنقل سماعه الى نسخة الا بعد المقابللة الرضبة ولا تنقل سماعه الى نسخة الا
بعد مقابللة مرفوعة الا ان يبين كونها غير مقابللة والله اعلم النوع السادس والعشرون صفة
الحديث فقد مرّ منه في النوعين قبله وغيرهما وقد شدّد في روايته فانها لو استاهل ان تدون

من رواه
الحديث

فقد طرأ من المتعدد من قال لا جهة الاخبار واه وتذكره روي عن مالك وابي حنيفة رضي الله عنهما وابي
 بك الصبي لابي الشافعي ومنهم من جرحها من كتابه الا اذا خرج من يد هو اما المتساهلون فتقدم بيان
 جرحه عنده في الرابع والعشرين ومنهم من قومه وامن نسخ في مقابلة باصولهم فجعلوا الحاكم محي وحين
 قال وهذا كثير تعاطاه قومه من اكابر العلماء والصلحاء وقد تقدم في آخر الا بعه من النور الماني ان النسخ
 اليه لم يقابل بخون الرواية منها بشرط فيجوز ان الحاكم مخالف فيه ويحتمل انه اراد اذا لم توجد الشروط
 والصواب ما عليه الجمهور وهو التوسط ناذا قام في السجل والمقابلة بما تقدم جازت الرواية منه
 وان غاب اذا كانت الغالب سلامته من التغيير لاسيما ان كان مما لا يخفى عليه التغيير فابا والله اعلم
 قد وقع الاول المنبر اذا لم يحفظ ما سمعه فاستعان بشقة في ضبطه وحفظ كتابه واحتاط عند القراءة
 عليه بحيث يغلب على ظنه سلامته من التغيير صحت روايته وهو ادلي بالنج من مثله في البصير قال
 الخطيب والبصير الايج كالضرب الثاني اذا اراد الرواية من نسخة ليس فيها سماع ولا في مقابلة به لكن
 سمعت على شيخه او فيها سماع شيخه او كتبت عن شيخه وكنت نفسه البصير لم يجز له الرواية منها عند
 عامة الحديثين ورخص فيه ايوب السخيتي ومحمد بن بك البرساني قال الخطيب والذي يوجب النظر
 فيه عرف ان هذه الاحاديث هي التي سمعها من الشيخ جاز ان يروى بها اذا كنت نفسك الي صحته واسلانه
 والله اعلم هذا اذا لم يكن له اجازة عامة من شيخه لم يأت او لهذا الكاتب فان كانت جاز له الرواية
 منها وله ان يقول حدثنا واخبرنا وان في النسخة سماع شيخ شيخه او مسموعه على شيخ شيخه فيحتاج ان يكون
 له اجازة من شيخه وليستخذه مثله من شيخه والله اعلم الثالث اذا وجد في كتابه خلاف حفظه فان كان
 حفظه منه يجمع اليه وان كان حفظه من غير الشيخ اعتمد حفظه ان لم يشك وحسن ان يجره ما ينقل
 حفظه كذا في كتابي كذا وان خالفه غيره قال حفظي كذا وقال فيه غيره او فلان كذا واذا وجد سماعه في
 كتابه ولا يذكره فعن ابي حنيفة رضي الله عنه وبعض الشافعية لا يجوز روايته ومذهب الشافعي
 رضي الله عنه واكثر اصحابه وابي يوسف ومحمد بن جرير الله جوازها وهو الصحيح وشهد ان يكون الشافعي
 بظن او خط من يثق به والكاتب مصون يغلب على الظن سلامته من التغيير وتسكن اليه نفسه فان كان
 لم يجز والله اعلم الرابع ان لم يكن عالما بالالفاظ ومقاصدها خبيثا بما يحيل معانيها لم يجز له الرواية بالي
 بلا خلاف بل يتعين اللفظ الذي سمع فان كان عالما بذلك فقالت طائفة من اصحاب الحديث والفقه والادب
 لا يجوز الالفاظه وجوز بعضهم في غير حديث النبي صلى الله عليه وسلم ولم يجوز فيه وقال جمهور السلف
 والخلف من الطوائف يجوز بالمعنى في جبهه اذا قطع بآراء المعنى وهذا في غير المصنفات ولا يجوز تغير مصنف
 وان كان بجناه والله اعلم وينبغي للراوي بالمعنى ان يقول عني اذ قال او نحوه او ستره وما اشبه
 هذا من الالفاظ واذا استبد على القاري لفظه فحسن ان يقول بعد ان يراعي الشك او كما قال لفظه
 اجازة واذا في صوابها اذا بان والله اعلم الخامس اختلف في بعض رواية الحديث الواحد دون
 بعض فنه بعضهم مطلقا بآراء على نسخ الرواية والمعنى ومنهم بعضهم مع قولين بها بالمعنى اذا لم يكن

رواه او غيره تمامه قبل هذا وجوز بعضهم مطلقا والصحيح التفصيل وجوز من العارف اذا كانت متركه
 عن متعلق باسرا به حيث لا يختل البينات ولا تختلف الدلالة بشركه وسوا يجوز ناها بالمعنى امر لا يرواه قبل
 تمامه ولا هذا ان ارتفعت منزلته عن التهمة فاما من رواه تاما فخاف ان رواه فاني ناقصا ان يترجم
 بن يادة اولاد ونسبنا لعقله ارا قلده ضبط ثانيا فلا يجوز له النقصان ثانيا ولا ابتداء ان تعين عليه
 اداوه واما تقطيع المصنف الحديث في الابواب فهو الي الجواز اقرب قال الشيخ ولا يجزوا من كراهة
 وما اظنه يوافق عليه السادس ينبغي ان لا يروي بقراءة لحان او مصنف وعلى طالب الحديث ان
 يتعلم من الحوزة اللغة ما يسلم به من الحزن والتصحيح وكل يقضي السلامة من التصحيح الا ان
 من انما اهل المعونة والتحقيق واذا وقع في روايته لحان او تحريف فقال ابن سيرين وابن سريج يترجم
 كما سمعه والصواب قول الاكابر روايته على الصواب واما اصلاحه في الكتاب فيجوز بعضهم
 والصواب نقى رواه في الاصل على حاله مع التضييق عليه وبيان الصواب في الحاشية ثم الاول
 عند السماع ان يقرأه على الصواب ثم يقول في روايتنا او عند شيخنا او من ط يقر فلان كذا
 ولان يقر الاصل ثم يذكر الصواب واحسن الاصلاح ما جاء في روايته او حديث آخر الله
 اعلم فان الاصلاح بن يادة ساقط فان لم يخاف من معنى الاصل فهو على ما سبق فان علم ان بعض
 الرواة اسقطه وجده فلم ايضا ان يلحقه في نفس الكتاب مع كلمة يعني بهذا اذا علم ان شيخه بدأ
 على الخطاء فاما ان رآه في كتاب نفسه وغلب على ظنه انه من كتابه لامن شيخه فيجوز اصلاحه في كتابه و
 روايته كما اذا درس من كتابه بعض الاسناد او المتن فانه يجوز استدراكه من كتاب غيره اذا عرف
 صحته وكنت نفسك الي ان ذلك هو الساقط كذا قاله اهل التحقيق ومنهم بعضهم وبيان حال
 الرواية اولي وهذا الحكم في استنباط الحافظ مما شئت فيه من كتاب غيره او سمع حفظه فان وجد
 في كتابه كلمة غير مطبوعة اشكلت عليه جاز ان يسأل عنها العلماء بها ويرويها على ما يجزى والله
 اعلم السابع اذا كانت الحديث عنده عن اثنين او اكثر واتفقا في المعنى دون اللفظ فله جهره في
 الاسناد ثم يسوق الحديث على لفظ احدهما فيقول اخبرنا فلان وفلان واللفظ فلان او وهذا اللفظ
 فلان قال او قالوا اخبرنا فلان ونحوه من العبارات ولمسلم في صحيحه عبارة حسنة كقول حدثنا
 ابو بكر وابو سعيد كلاهما عن ابي خالد قال ابو بكر حدثنا ابو خالد عن الاعشى فظاهر ان اللفظ لابي بكر
 فان لم يخص فقال اخبرنا فلان وفلان وتقاربا في اللفظ قالوا حدثنا فلان جاز في جواز الرواية بالمعنى وان
 كان قد عيب به البخاري او غيره واذا سمع من جماعة مصنفين فقابل نسخته باصل بعضهم ثم رواه عنهم
 وقال اللفظ فلان فيجوز جواز منعه لثامن له ان يروي في نسب غيره شيخه او صفته الا ان يروي فيقول
 هو ابن فلان او الفلاني او يعني ابن فلان ونحوه فان ذكر شيخه نسب شيخه في اول حديث ثم اقتصر في
 باقي احاديث الكتاب على اسمه او بعض نسبه فقد عك الخطيب عن اكثر العلماء جواز روايته تلك
 الاحاديث مفصولا عن الاول مستوفيا نسب شيخه ومن بعضهم الاول ان يقول يعني ابن

باب
نحو

قالبه والتقنه النوع الثامن والعشرون معرفة اداب طالب الحديث قد تقدم جل منه معرفة
 ويجب عليه تصحيح النية والاخلاص لله تعالى في طلبه والحذر من التوصل به الى اغراض الدنيا وليل
 الله تعالى التوفيق والتسديد والتيسير وليستعمل الاخلاق الجميلة والاداب الخليف في جرد في
 تحصيله ويختار مكانه ويبدأ بالسماع من اشيخ شيوخ بلاد اسنادا وعلميا وشهرة ودنيا وعينه فاذا
 خرج من محاضراتهم فليحذر على عادة الحفاظ المبرزين ولا يخلطه العلم على التساهل في التحمل فخل
 يتي من شؤله وينبغي ان يستعمل ما يسمع من احاديث العبادات والاداب فذلك من كان
 الحديث وسب حفظه فليحذر ان يعظم شؤله ومن يسمع منه ذلك من اجلال العلم واسباب
 الانتفاع ويعتقد جلالة شؤله ويحذر ان يتعدي رعاياه ولا يطول عليه بحيث يضيحه وليستعمل
 في اموره وما يشتغل فيه وكيفية اشتغاله وينبغي له اذا ظفر بسماع ان يثبت اليه غيره فان
 كتمان له لم يقع فيه جرح الطلبة فيخاف علي كانه عدو الانتفاع فان من بركة الحديث افادته
 فبنشأه ينبغي والحذر ان يمنعه الحياء والكبر من السمع التام في التحصيل واخذ العلم
 من دونه في نسب او من اوعيه وليس عليه ان يفتخر بالعلم ولا يضيع وقته في الاسئلة
 من الشيوخ لمجد اسم الكثرة وليكتب وليسمع ما يقع له من كتاب او حديث ولا يفتخر فان
 اليه لا يفسد فان قصده استغاث بحافظه فليحذر ولا ينبغي ان يقتصر على سماعه وكتبه دون
 معرفته وشره فليستوف صحة وضعفه وفقره وموانيه ولفظه واسما من جاله محققا كل
 معتنا بانقائه مشكلا حفظا وكتابة مقدما للصحيحين ثم سنن ابي داود والترمذي والنسائي
 ثم السنن الكبرى للبيهقي ولحيه عليه فلم يصنف مثله ثم ما تحتل الحاجة اليه من الاسانيد مست
 احدين جنيل روى الله عنه وغيره ثم من العلل كتابه وكتاب الدارقطني ومن الاسماء تاريخ البخاري
 وابن ابي شيبة وكتاب ابن ابي خاتم ومن هبط الاسماء كتاب ابن ماكولا وليعتن بكتب غريب الله
 وشروحه وليكن الاتقان من ثلثه وليذاكر محفوظه ويباحث اهل المعرفة فليستغل بالتحق
 والتصنيف اذا تاهل له وليعتن بالتصنيف في شرحه وبيان مشكله متقنا واضحا فليحذر ما يجرى في علم
 الحديث من لم يفعل هذا والعلماء في تصنيف الحديث هل يقاتل احوالها تصنيفهم على الاموال
 فيذكر في كل باب ما حقه فيه والثاني تصنيفه على المسانيد ليجمع في ترجمة كل صحابي ما عنده
 احاديث صحيحة وتصنيفه وعلى هذا ان يثبت على الخ وفروع القبايل فيبدأ ببنينا هاشم ثم بالاقرب
 فالاقرب نسب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى السوابق فبالعشرة ثم اهل بدر ثم
 المدينة ثم المهاجرين بين الطغي ثم اصحاب الصحابة ثم النساء باديا باهراء المؤمنين ومن
 احسن تصنيفه معللا بان يجمع في كل حديث اهل باب علمه واختلاف راويه ويجعلون ايضا حديث
 الشيوخ كل شيء على انه اده كاللرسفيا وتغيرها والتا اجمه كالل عن نافع عن ابن عمر وهشام
 عن ابيه عن عائشة والابواب كروية الله تعالى ورفع الدين في الصلاة والحذر من اخراج تصلي

الآخرة

الاسانيد
الغريب
والعزيم

الاجتهاد فيه وتغييره وتغيير النظر والجذر من تصنيف ما لم يتاهل له وينبغي ان يتحري العبادات الواضحة
 والاصطلاحات المستعملة والله تعالى اعلم النوع التاسع والعشرون الاسناد العالي والاسناد
 خصيصه لهذه الامم وسنة بالغه مؤكدة وطلب العلوية سنة ولهذا استجبت الرحلة وهو اقتسام
 اجلها القرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم باسناد صحيح نظيف الثاني القرب من امام من ائمة
 الحديث وان كثر بعده العدد الى رسول الله صلى الله عليه وسلم الثالث العلو بالنسبة الى راويه احد الكتب
 الخمسة او غيرهما من العترة وهو ما كثر اعتناء المتأخرين به من الموافقة والابدال والمساواة والمصافحة
 فالوافقة ان يقع لك حديث عن شيخ مسلم من غير جرحه بعد اقل من عددك اذا رويته عن مسلم
 عنه والبدل ان يقع هذا العلو عن مثل شيخ مسلم وقد يسبح هذا ووافقة بالنسبة الى شيخ شيخ مسلم
 والمساواة في اعصارنا قلده عدد اسنادك الى الصحابي او من قارب به بحيث يقع بينك وبين صحابي
 مثلا من العدد مثل ما وقع بين مسلم وبينه والمصافحة ان تقع هذه المساواة لشيخك تكون
 لك مصافحة كانك صاغت مسلما فاخذته عنه فان كانت المساواة لشيخك كانك المصافحة
 لشيخك وان كانت المساواة لشيخك كانك المصافحة لشيخك وهذا العلو تابع لنزول
 فلولان ول مسلم وشبهه لم يقل انت والله اعلم الرابع العلو بتقدم وفاة الراوي فمما روي
 عن ثلثة عن البيهقي عن الحاكم اعلاهما ارويهم عن ثلثة عن ابن خلف عن الحاكم لتقدم وفاة
 البيهقي على ابن خلف واما علوة بتقدم وفاة شيخك فقدم الحافظ ابن جوصا على حسين سنة من
 وفاة الشيخ وابن مندة بثلثين الخامس العلو بتقدم السماع ويدخل كثير منه فيما قبله ويتاخر
 بان يسمع شخصيات من شيخ وسماع احدهما من سنين سنة مثلا والآخر من اربعين وتسوي العذ
 البيرها فالاول اعلا واما التناول ففضل العلو فهو خمسة اقتسام توف من عندها وهو مفضل
 مرغوب عنه على الصواب وقول الجمهور وفضل بعضهم على العلو فان قيل بقاعدة فهو مختار
 والله اعلم النوع العاشر من الحديث هو قسمان صحيح وعينه ومشهور وبين اهل القدر
 خاصة ويدينهم وبين غيرهم ومنه المتواتر المعرف في الفقه والاصول ولا يذكر الحديث
 وهو قليل لا يكاد يوجد في رواياتهم وهو ما نقله من يحصل العلم بهد قريه ضرورة عن
 مشهور من اوله الى آخره وحديث من كذب على متعمدا فليتبوا عقوبه من النار متواتر لاحديث
 انما الاعمال بالنيات والله اعلم النوع الحادي والثلاثون الغريب اذا انفرد عن
 ان هو ي وشره من يجمع حديثه رجل حديث سيع عن ييا فان انفرد اثبات او نفي لشيء عن ييا فاذا
 فان رواه الجماعة سيع مشهورا ويدخل في الغريب ما انفرد راويه وانيه او يزيادة في متنه
 او اسناده ولا يدخل فيه ان اذ البلد ان وينقسم الى صحيح وعينه وهو الغالب والي غريب متنا
 واسناد الكا انفرد بمتنه واحد وغريب اسناد الحديث روي متنه جماعة من الصحابة انفرد واحد وانه
 عن صحابي آخر وفيه يقول الترمذي غريب من هذا الوجه ولا يوجد غريب متنا لا اسناد الا اذا اشهر

الغريب
والعزيم

القدوة واه عن النسخ وكثير من هار عن يثا مشهور عن يثا مستاندا بالانسبة الى احد
 كحديث انما الاعمال بالنيات والله اعلم النوع الثاني والثلاثون عن يثا الحديث هو ما وقع في متن القد
 من فقهية غاصية بعيدة من الفهم لقلته استعمالها وهو من مخرج الخوض فيه صعب فليست
 خافية وكانت السلف يتثبتون فيه استثبتته وقد اكد العلماء التمهيد فيه قيل اول من صنفه
 النصف بن شميل وقيل ابو عبيدة معمر بن المثنى وبعدهما ابو عبيد ناسخا واجاد ثمانين قتيبة مافا
 ابا عبيد ثمان مخطا مافا ثم هذه اسما ثم بعد ذلك كتب كثير من رواة ورواها كثيرا ولا يقد
 منها الا ما كان مصنفه را ائمة جلة واجود تفسيره ما جاء مفسره في رواية والله اعلم النوع
 الثالث والثلاثون المسلسل هو ما يتابع رجال اسناده على هفتاد حالة له واه تارة وللا تارة
 وصفات الرواة احوال وافعال وانواع كثيرة عندها كسلسل التثنية باليد والعد فيا وكاتفاق
 استار الرواة او صفاتهم ونسبتهم كاحاديث روناها كل رجالها مستقيون وكسلسل الفقه
 وصفات الرواية كلسلسل بسمت ادباخبا ناواجر نالان والله وفضله مادي على الاتصال من
 فوايده من زيادة الضبط وقيل ما يسلم عن خلد في التسلسل وقد ينقطع تسلسله في وسطه كسل
 اول حديث سمعته على ما هو الصحيح فيروا الله اعلم النوع الرابع والثلاثون ناسخ الحديث ومنسوخه
 هو حديث من صعب وكان للثاني ر في الله عنه فيه بدولي وسابقة ادلي وادخل فيه بعض
 اهل الحديث ما ليس منه لخرقا معناه والختارات النسخ رفع الشارع حكما منه متقد ما يحكم منه
 متاخ منه ما ع في بتهج رسول الله صلى الله عليه وسلم كنت نرسيتك عن رواية القور في
 ومنه ما ع في بقول الصحابي كان اخ الامرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء
 مما مست النار ومنه ما ع في التاريخ ومنه ما ع في بدلالة الاجماع لحديث قتل شارب الخ في النار
 والاجماع لا ينسخ ولا يفسخ لكن يدل على ناسخ والله اعلم النوع الخامس والثلاثون معنى المصحف هو
 فن جليل انما يحققه الحذاق والدار قطن منهم وله فيه تصنيف مفيد ويكون تصنيف له في
 في الاسناد والنت في الاسناد العوامين من اجهر بال او الجهر صحفه بن معين فقال بال اي والحاء ومن
 الثاني حديث بن زيد بن ثابت ان النبي صلى الله عليه وسلم اجتمع في المسجد اي اتخذ حجة من حمير او نحو
 يصلي فيها صحفه بن ابراهيم فقال اجتمع حديث من ما مر من هذا وابتعدت صحفه الصولي فقال
 شيئا بالجره ويكون تصنيف سمع حديث عن عاصم الاحول راه بعضه فقال واصل الاحدب ويكون
 في المعنى كقول محمد بن النجف فن قور لنا من عنده صلى الله عليه وسلم النبي صلى الله عليه وسلم
 اعلم النوع السادس والثلاثون معنى مختلف الحديث وحكمه هذا من اهم الانواع ويصلح اليه
 جميع العلماء من الطوائف وهو ان ياتي حديثان متفادات في المعنى هذا في يوفق بينهما او يراج
 وانما يكمل له الاية الجامعون بين الفقه والحديث والاهول بين الفواصت على المعاني وصنف فيه الاما
 الثاني ر في الله عنه لم يقصد استيفاء بل ذكر جملة ينه بها على حل يقه ثم صنف فيه ابن قتيبة فاف
 باثا

مب
رويت

سلسل

في الحديث
منه

معرفة
عنف

معرفة
مختلف

بشيء حسنة واثباته حسنة لكونه فيهما اقوي واو لي وترك معظم المختلف ومن جمع ما ذكرنا لا يخل
 عليه الا النادر في الاثبات والمختلف تسمات احدها يمكن الجمع بينهما فيتمين ويجب العلم بهما والثاني لا يمكن
 فان علمنا احدهما ناسخا قدمناه والا علمنا بالراجح كالتراخي بصفات الرواة وكثرت في خمسين وجها النوع الثامن
 والثلاثون معرفة المتن في متصل الاسناد مثاله ما روي ابن المبارك قال حدثنا سفيان عن عبد الرحمن بن
 يزيد حديثه بسند بن عبيد الله قال سمعت ابا ادريس قال سمعت واظنه يقول سمعت ابا مرثد يقول سمعت
 الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تجلسوا على القبور لذكر رغبان وابي ادريس من زيادة وهو قال الوهم من
 سفيان ممن دون ابن المبارك لان ثقافت روه عن ابن المبارك عن ابن بن يزيد وعنه من صرح فيه بالاجبا
 وفي ابي ادريس من ابن المبارك لان ثقافت روه عن ابن بن يزيد فليذكر وابي ادريس وفيه من صرح فيها
 بسند من واظنه وصنف الخطيب في هذا كتابا في كثير منه نظر لان الثاني عن الروايات كانت بحرف عن يثا
 يعمل منقطعا وان صرح فيه بسماع او اخبار اخبر ان سمع من رجل عنه ثم سمع منه الا ان توجد في
 في على الوهم يمكن ان يقال الظاهر محتمل هذا ان يذكر السامعين فاذا لم يذكر حمل على الزيادة والله اعلم النوع
 الثامن والثلاثون المراسيل الخفي اسما لها هو من مخرج عظيم والفائدة يذكر بالاشاع في الرواية وجمع الظ
 مع العفة التامة والخطيب فيه كتاب وهو ما ع في اسما له لعدما لقا او السماع ومنه ما يحكم بار سله لحيه من
 روه ان بن زيادة شخص وهذا القسم من النوع السابق يعني في كل واحد منهما على الآخر وقد يجاب بنحو ما تقدم
 والله اعلم النوع التاسع والثلاثون معرفة الصحابة رضي الله عنهم هذا علم كبير عظيم الفائدة به في فضل
 في الرسل وفيه كتب كثيرة من احسنها واكثرها فوايد الاستيعاب لابن عبد الله لولاما شان به يذكر ما شئ بين
 الصحابة وحكايات عن الاخبار بين وقد جمع ابن الاثير الجري في الصحابة كتابا احسنها جمع فيه كتب كثيرة ووضه
 حقيق شيئا حسنة وقد اختصر بتجدد الله تعالى في نوع احدها اختلف في حد الصحابة فالعوف عن الحديث انه
 لا مسلم رأي رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن اصحاب الاموال او بعضهم انه من طالت مجالسته على
 يبقى النجوع وعن سعيد ابن المسيب انه لا بعد صحابا الا من اقام مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة او شين
 من اعم غزوة او غزوتين فان صح عنه فضعيف فان مقتضاها ان لا يوجد جريه الجلي وشهره صحابيا ولا خلاف انهم
 حجة ثم تعرف صحبه بالاشارة والاستفاضة او قول صحابي او قوله اذا كان عدلا الثاني الصحابة كلهم عدول من
 حسن الفتن وعنه هم باجماع من يعتد به واكثرهم حديثا ابو هريرة ثمانين عن ابن عباس وجابر بن عبد الله
 ما يشعروا اكثرهم فتيا روي ابن عباس وعنه مسروق قال انتهى علم الصحابة الي ستة عشر رجلا وروي
 ردا و ابن مسعود ثمانين عن النبي صلى الله عليه وسلم من الصحابة العباد له وهم ابن عباس
 ابن النضر وابن عمر بن الخطاب وليس ابن مسعود من روى كذا سائر من يسمي عبد الله وهم ثمانون رجلا
 ابو زرعة الرازي قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مائة الف واربعه عشر الف من الصحابة رضي الله
 عنهم اجمعين ممن روي عنه وسمع منه واختلف في عدد طبقاتهم ورواهما الحاكم اثنتي عشرة طبقة والله اعلم
 الثالث افضله على الاطلاق ابوبكر ثم عمر رضي الله عنهما باجماع اهل السنة ثم عثمان ثم علي رضي الله عنهما
 باثا

معرفة
الاشياء

المراسيل

معرفة
الاشياء

صالح الجهمي مولاهم وربما نسب الي القبيلة مولي مولاها لايه الحجاب اليه علي مولي شفق ان مولي رسول الله
صلي الله عليه وسلم النوي الخامس والمستون معه فة اوطان الرواة وبلد النهر مكموما يفتقد اليه حفاظ القدر
في تصفا تهم ومصنفاتهم ومن مظاهر الطبقات لابن سعد وقد كانت العرب انما تنسب الي قبائلها فلما جاء الاسلام
وغلّب عليهم سكنى القري ان تنسبوا الي القري كالبحر من كان ناقله من بلد الي بلد و اراد ان تنسب الي
اليها فليبدأ بالاول فيقول في ناقله مصر الي دمشق المصري الدمشقي والاحسن من الدمشقي ومن كان
من اهل قريته فيجده ان ينسب الي القريته و الي البلدة و الي الناحية و الي الاقليم قال عبد الله بن
المبارك وغيره من اقام في بلدة اربع سنين نسب اليها والله اعلم وقد رويت في الاسناد ههنا قلادة اخذ
با سائيد كلهم دمشقيون مني الي رسول الله صلي الله عليه وسلم وانا دمشقي حامها الله وصانها
وساير بلاد الاسلام واهله والحمد لله رب العالمين حق حده جدا الي نعمه ويكفي مزيده وصلاحه وسلامه
علي سيدنا محمد وعلي آله وساير النبيين والصالحين كلما ذكره الذاكرون ونحفظه عن ذكره الغافلون وحسبنا الله
ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

مقدمة او
باب الروا
والتأليف